السودان...
بعيون مصرية

# السودان والأمن القومي المصري

هانئ رسلان

في العشرين من يوليو ٢٠٠٢، تم التوقيع على اتفاق ماشاكوس الإطاري بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، وذلك تحت مظلة مبادرة «الإيجاد،» وبحضور فاعلٍ ومهيمن من الولايات المتحدة الأميركية وبعض «أصدقاء الإيجاد» وعلى رأسهم بريطانيا والنرويج.

وقد أطْلق هذا الاتفاقُ موجةً هائلةً من الأفعال وردود الأفعال في داخل السودان وفي المحيطين الإقليمي والدولي، وأثار قدرًا كبيرًا من التفاؤل بأنّ الحرب التي دامت عشرين عامًا وأزهقتْ أرواحَ عدة مئات من الآلاف قد أوشكتْ على الانتهاء، وأنّه قد حان وقتُ التفرُّغ للتنمية الاقتصادية والبناء واستخراج النفط وبدء مرحلة جديدة.

إلاّ أنّه كانت هناك بعضُ مشاعر القلق والتوجس. فاتفاق ماشاكوس يَحْمل بين طيّاته نقاطًا شائكةً قابلةً للانفجار، وهي في حال انفجارها لن تقتصر آثارُها على السودان، بل ستتعداه إلى منطقة تَشْمل منابعَ النيل والقرن الإفريقي، وسيمتدّ تأثيرُها إلى أمن البحر الأحمر والأمن القومي المصري، وقد ينبني عليها خلقُ كيانٍ جديدٍ يَهْدم المبدأ الذي أقرتْه القارةُ الإفريقية كلُّها ـ من خلال منظمة الوحدة الإفريقية منذ أربعة عقود ـ والقاضي باحترام الحدود الموروثة من الاستعمار لكي لا تتحول القارةُ إلى فوضَى عارمة.

## الشعور بالصدمة

والحقّ أنّ مشاعر القلق والهواجس التي أثارها هذا الاتفاق تعود إلى القضية المحورية التي وردتْ فيه، والمتعلقة بالموافقة على منح حق تقرير المصير للجنوب عبر الاستفتاء، بعد فترة انتقالية قدرُها ستُّ سنوات، على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي: الاستمرارُ في النظام الذي سيتم إقراره طبقًا لاتفاق التسوية، أو الانفصالُ في كيان مستقل. وقد رأى الكثيرون في مصر أنّ هذا سيقود إلى الانفصال الذي سيَخْلق أوضاعًا جديدة في المنطقة، وسيعيد تشكيلَها من الناحية الجيو- استراتيجية، وستنتج عنه بالتأكيد معادلاتٌ جديدةٌ تنعكس على مصالح شعوب وأقطار تأتي في مقدمتها مصرُ.

لقد أدى التوقيع المفاجئ على الاتفاق إلى ازدياد وتائر الاهتمام المصري بالشأن السوداني. وبدا وكأنّ الأمر شكّل مفاجأةً صادمةً لمصر، إذ أعلن وزيرُ الخارجية المصري أنّ مصر ليس لديها علم بتفاصيل الاتفاق وأنّها سمعتْ به من وكالات الأنباء. وقد أثار ذلك الموقفُ المصري قدرًا من الاندهاش لدى العديد من المتخصصين في الشأن السوداني، باعتبار أنّ مسألة حق تقرير المصير لجنوب السودان بدأتْ في الظهور بشكل جديّ على مسرح الحياة السياسية السودانية منذ عام ١٩٩٢ (اتفاق فرانكفورت)، أيْ قبل عشر سنوات على الأقل من توقيع اتفاق ماشاكوس، ثم أخذتْ تتعمق وتكتسب أبعادًا إضافيةً لدى القوى السياسية السودانية بمختلف أطيافها. فقبلتِ الاتفاقَ القوى السياسيةُ الشمالية المعارضة في مقررات أسمرا عام ١٩٩٥، ثم وقّعته الحكومةُ السودانية مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة على حركة جون قرنق عام ١٩٩٧، إلى أنْ تمّ تضمينُه في الدستور السوداني الصادر في ١٩٩٨ كمبدإ دستوري معترف به لحلّ مشكلة الجنوب. فيم كان، إذن، ذلك الشعورُ بالمفاجأة أو الصدمة؟!

ربما يمكن ردُّ هذا الشعور إلى أنّ مسألة تقرير المصير كحلّ لمشكلة الجنوب كانت قد بدأتْ تتسرّب إلى الحياة السياسية السودانية من خلال المناورات السياسية الحزبية التي هدفتْ في معظم الوقت إلى إحراز مكاسب سياسية حزبية ضيقة: فالحكومة السودانية قَبلتْ بهذا المبدإ عام ١٩٩٢ من أجل شق صفوف الحركة الشعبية، كما أنّ القوى السياسية الشمالية المعارضة قَبلتْ به لرغبتها في الحفاظ على علاقتها مع حركة جون قرنق باعتبارها الطرفَ الوحيدَ الذي يَحْمل السلاحَ ويستطيع مقاومةَ نظام «الإنقاذ.» وهكذا فإنّه نتيجةً للتفاعلات الصراعية الجدلية بين مختلف أطراف اللعبة السياسية السودانية، ونتيجةً لتمسك نظام «الإنقاذ» بـ «مشروعه الحضاري» مصدرًا أساسيًا لشرعيته، وصلت الأمورُ إلى طريق مسدود واكتسبتْ مسألةُ تقرير المصير قوةً ملزمةً باعتبارها المخرج المتاح من الأزمة، ولم يعد مقبولاً ولا مقدورًا التراجُعُ عنها بعد أن تلاعب بها الجميعُ، كلٌّ منهم لأهدافه الخاصة.

**تمثّلتْ أهم مخاوف مصر من اتفاق ماشاكوس في احتمال أن يقود إلى انفصال جنوب السودان عام ٢٠٠٨**

## الموقف المصري

أول رد فعل مصري تجاه الاتفاق كان الامتناعَ عن تأييده، وإطلاقَ العنان للمقالات والتحليلات السياسية التي ندّدتْ به وحمّلتْ نظامَ «الإنقاذ» مسؤوليةَ تعريض وحدة الإقليم السوداني للخطر. وقد أثار ذلك أزمةً مكتومةً في العلاقات بين البلديْن، إذ جاءت ردودُ أفعال المسؤولين السودانيين سلبية، وركّز بعضُهم على أنّ مصر لم تساند السودانَ عسكريًا في حرب الجنوب، ومن ثم فإنّه لا يحقّ لها أن تتحفّظ على الحلّ الذي يراه السودانيون ملائمًا لمصالحهم. وقد تعمّد الفريق البشير إثارةَ مشكلة حلايب مرةً أخرى في حوار أجراه مع إحدى الصحف القطرية، فأعْلن أنّ السودان سيطالب مجلسَ الأمن الدولي بالنظر فيها. إلاّ أنّ هذه الأزمة في العلاقات لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما أدركت الحكومة السودانية أنّ استمرار الجفوة مع مصر سيؤدّي إلى فقدانها لظهيرها العربي في المفاوضات، لاسيّما وأنّ الطرف المقابل ـ وهو الحركة الشعبية ـ يحظى بدعم إقليمي (إفريقي) قوي يتمثل في مساندة كلٍّ من أوغندا وكينيا وإريتريا، بالإضافة إلى التعاطف الواضح الذي يلقاه من الولايات المتحدة الراعية للمفاوضات ومن بريطانيا والنرويج اللتيْن تلعبان دورًا مهمًا في إعداد الدراسات ومقترحات التفاوض وتوجيه دفة الأحداث. وعقب قيام قوات الحركة الشعبية باحتلال مدينة توريت بعيْد بدء الجولة الثانية للتفاوض في أغسطس ٢٠٠٢، أحْدثت الحكومةُ السودانيةُ استدارةً كاملةً في موقفها صوب مصر. فقد أعلن وزيرُ الخارجية السوداني مصطفى عثمان إسماعيل، أثناء زيارة رسمية إلى القاهرة، إيقافَ حكومته للمفاوضات، وأرْفَقَ ذلك بطلب الدعم المصري والعربي للموقف السوداني الذي يتعرّض للضغوط. وبدأ على أثر ذلك نوعٌ من الانفراج والتنسيق في المواقف، وعودة الدعم المصري إلى السودان في كواليس المفاوضات، ومحاولات حشد التأييد عربيًا ودوليًا من أجل إعمار الجنوب وإحياء الدور العربي والمصري في المسألة السودانية وقد استمر هذا النهج في التصاعد حتى زيارة الرئيس مبارك الأخيرة إلى الخرطوم، وهي الأولى بعد ثلاثة عشر عامًا من الانقطاع، الأمرُ الذي أوْضح ما تعطيه مصرُ من أهمية لما يجري في السودان في هذه اللحظة الحرجة التي سيتشكّل بناءً عليها مستقبلُ السودان وهويتُه في الفترة المقبلة.

## عقدة الانفصال

تمثّلتْ أهمُّ مخاوف مصر من اتفاق ماشاكوس في احتمال أن يقود إلى انفصال الجنوب في نهاية الفترة الانتقالية ذات السنوات الستّ. ذلك أنّ مصر ـ بشكلٍ عام ـ تَنْظر إلى أيّ أفكار حول التقسيم أو الانفصال في أيّ بلد عربي باعتبارها جزءًا من مخطط لإضعاف العالم العربي بأسره، وترى في ذلك نوعًا من البلقنة التي تهدّد أمنَ واستقرارَ المنطقة. كما ترى أنّ إسباغ الشرعية على أيّ انفصال قد يؤدّي إلى تفتيت عدد كبير من دول المنطقة التي تتّسم كلُّها بدرجات مختلفة من التنوّع الثقافي والعرقي. أما في حالة السودان تحديدًا، فإنّ المخاوف المصرية من الانفصال تَبْلغ أقصاها بالنظر إلى العلاقة الخاصة التي تَرْبط البلديْن جغرافيًا وتاريخيًا وثقافيًا. وهناك شبه إجماع وطني في مصر على أنّ انفصال جنوب السودان يمثّل تهديدًا لمصالح مصرية حيوية تعرِّض أمنَها القومي للتهديد. وأسبابُ ذلك عديدة، أهمُّها:

١ ـ انّ ظهور دولة جديدة في جنوب السودان سيؤدّي بلا شك إلى تعقيد علاقة مصر بدول حوض نهر النيل. صحيح أنّ الدولة الجديدة لن تستطيع أن تؤثّر في حصّة مصر الحالية من مياه النيل (لأنّ المياه القادمة إلى مصر تأتي بنسبة ٨٠٪ من النيل الأزرق الذي ينحدر من الهضبة الإثيوبية، بينما لا يأتي إلى مصر من منطقة البحيْرات مارًا بجنوب السودان سوى ٢٠٪ فقط من إجمالي الحصة المصرية من المياه)، ولكنّ ظهور دولة جديدة سيعقّد الترتيبات الخاصة بتطوير حصة مصر، خاصةً وأنّ الاستهلاك المصري بدأ بالفعل يَدْخل في خانة «الفقر المائي» إذ بدأتْ تنخفض حصةُ الفرد مع تزايد الاستهلاك وثباتِ حصة مصر على ما هي عليه.

٢ ـ انّ انفصال جنوب السودان لن يضع حدًا للمطالب والصراعات الانفصالية في السودان. فهناك أزمة دارفور التي ازدادت حدّتُها بعد تحولها إلى حركة تمرد عسكري وسياسي يسير على خطى الحركة الشعبية. وهناك أيضًا مطالبُ مماثلة في

شرق السودان في منطقة البجا، ومطالبُ أكثرُ إلحاحًا في منطقة جبال النوبة. إضافةً إلى أنّ كلّ منطقة «السافانا» التي تقع على التخوم الجغرافية الفاصلة بين حدود الشمال والجنوب هي مناطقُ رعويةٌ تنتقل فيها القبائلُ العربية والجنوبية على مدار العام سعيًا وراء المرعى، ومن ثم فإنّه لا يُمْكن منعُها حتى لو قامت الدولةُ المستقلةُ في الجنوب، وسوف تمثّل منطقةَ تماس حرجةً وملتهبة

٣ ـ إنّ الجنوب السوداني ليس جنوبًا واحدًا، بل هو فسيفساء غيرُ متجانس من القبائل المختلفة عرقيًا ولغويًا ودينيًا. وهناك صراعات دامية بين بعض هذه القبائل، وبخاصةٍ بين قبيلة الدينكا التي تَرْتكز عليها الحركةُ الشعبيةُ بزعامة جون قرنق، وقبيلتَي النوير والشلك اللتيْن يتزعمها «رياك مشار» و«لام أكول» على التوالي، وهما منشقان على قرنق؛ ولئن كان «مشار» عاد إلى التحالف مع قرنق مرة أخرى، فإنّ هذا التحالف بقي هشًا. وما يعنينا هنا هو أنّ الانفصال في هذه الحالة لن ينهي الحرب الأهلية بل قد يؤدّي إلى اتساع نطاقها وإلى ظهور مطالبات أخرى بالانفصال هنا أو هناك، الأمرُ الذي يحوّل السودانَ إلى منطقة قلاقل وفقدانٍ للسيطرة، وهو ما سينعكس سلبًا بالتأكيد على الأمن القومي المصري: فقد تنتقل الصراعاتُ السودانية قريبًا من الحدود المصرية، وربمّا يؤدّي ذلك إلى ازدياد تهريب الأسلحة عبر الحدود المصرية، فتستفيد من ذلك جماعاتٌ إرهابية؛ أو قد تأتي موجاتٌ من اللاجئين، بما يَفْرض على الموارد المصرية المحدودة ضغوطًا إضافيةً.

٤ ـ انّ انفصال الجنوب قد يؤدّي إلى انتشار هذه العدوى إلى دول أخرى، على رأسها إريتريا التي ينصّ دستورُها الحالي على أنّ الدولة الإثيوبية متعددةُ القوميات، ولكلٍّ منها حقُّ تقرير المصير. فإذا نظرنا إلى الصومال المجاورة وما تثيره إريتريا من اضطرابات بتدخلها في شؤون جيرانها، فإنّ القرن الإفريقي قد يتحوّل إلى مسرح للاضطرابات، الأمرُ الذي سينعكس بدوره أيضًا على أمن البحر الأحمر الذي يعني مصرَ بالدرجة الأولى: ذلك أنّ هذا البحر بحيرةٌ شبهُ عربية بالنظر إلى وقوع دول عربية على المساحة الأكبر من شواطئه، وأيضًا بالنظر إلى أهمية المرور الآمن في قناة السويس التي تمثّل ممرًا تجاريًا دوليًا ذا أهمية استراتيجية اقتصادية عسكرية ويوفّر لمصر نسبةً لا بأس بها من مواردها من العملات الصعبة.

٥ ـ انّ ظهور دولة جنوبية جديدة لا تَمْتلك الحدَّ الأدنى من القدرة على البقاء سيضطرّها إلى البحث عن تحالفات خارجية تستمدّ منها الدعمَ. وهذا ما سيجعلها عرضةً للوقوع تحت هيمنة قوى خارجية قد تكون معاديةً لمصر، وهو أمر غير مرغوب فيه بلا شك من القاهرة. إضافةً إلى أنّ الدولة الجنوبية الجديدة قد تكون لديها مشاعرُ غيرُ ودية تجاه مصر من الأساس، بسبب مطابقة الجنوبيين بين خصومهم في شمال السودان وبين مصر باعتبار الجميع عربًا ومسلمين.

٦ ـ انّ لمصر مصالحَ ثابتةً في الدفاع عن أرض السودان وعدم تعرُّضه للتفكك أو انفصال جزء من أجزائه أو وقوعه تحت هيمنةَ أطراف خارجية أخرى. ويُمْكن توضيحُ هذه النقطة إذا نظرنا إلى الامتداد الكبير للسواحل المصرية في الشمال وتعرُّض مصر الدائم للخطر من الشمال أو من الشمال الشرقي. وشَواهدُ التاريخ عديدة في هذا المجال، منذ أيام الهكسوس والحيثيين وانتهاءً بالصراع العربي ـ الإسرائيلي في الوقت الحالي ومن ثم كان جنوبُ مصر في الصعيد وامتدادُه الطبيعي في السودان عمقًا استراتيجيًا لا يُمْكن تعريضُ استقراره للخطر، بل من الضروري وجودُ علاقات تعاونية قوية معه ولعلّ نقلَ الكلية الحربية المصرية إلى جبل الأولياء بالقرب من الخرطوم إثر هزيمة ١٩٦٧ كافٍ لتوضيح الدلالة الهامة لهذه النقطة.

### السياسة المصرية تَنْشط من جديد

ركّزت السياسةُ المصريةُ في السنوات الأخيرة على موازنة نفوذ الدول الإفريقية المعنية بالشأن السوداني، والتي تنشط من خلال تجمع «الإيجاد،» وهي دولٌ عادة ما كانت وجهاتُ نظرها أقربَ إلى الجنوبيين وقد مثّلت المبادرةُ الليبية ـ المصرية بشأن السودان (١٩٩٩) مكونًا أساسيًا للسياسة المصرية تجاه القضية السودانية وبدا أنّ مصر تحاول توظيفَ النفوذ الإفريقي للزعيم الليبي معمّر القذافي لدعم الرؤية المصرية في السودان، بالإضافة إلى الروابط الليبية الممتدة مع العديد من القوى السياسية

**ظهور دولة جنوبية في السودان لا تمتلك القدرة على البقاء سيضطرها إلى البحث عن تحالفات خارجية قد تكون معادية لمصر**

السودانية وقد أتى هذا التعاون في إطار أوسعَ للتعاون بين مصر وليبيا في قضايا عدة، إلاّ أنّ هذا التعاون بالذات ربما أدّى إلى عدم حماس الولايات المتحدة لقيام مصر بدور فاعل في حلّ الأزمة السودانية، وذلك بسبب رغبة واشنطن في استبعاد ليبيا والحدّ من الدور المتنامي الذي يلعبه الزعيمُ الليبي في أفريقيا ولذا تراجعت الولاياتُ المتحدة عن انتهاج سياسة «توحيد المنابر» أو «دمج المبادرات» بما يعني دمجَ «مبادرة الإيجاد» و«المبادرة المشتركة» معًا لإنتاج التوازن بين دور إفريقي تقوم به كينيا ودور عربي تمثّله مصر. وانتهى الأمر إلى التركيز على مبادرة الإيجاد، وعلى ممثّلها في المفاوضات الجنرال الكيني لازارس سيمبويو الذي يلعب دورًا أساسيًا في المفاوضات باعتباره الوسيطَ الرئيسيَّ الذي يوجّه الدعوات ويُعدّ اقتراحات التفاوض ويقوم بجهد الوساطة تحت الإشراف الأميركي ـ البريطاني بالطبع.

لقد كانت مصر حريصةً دائمًا على مساندة حكومة الخرطوم في سياستها الجنوبية، أيًا كانت طبيعةُ النظام الحاكم في السودان ما دام هذا النظام حريصًا على وحدة بلاده. وحتى في فترات التوتر بين البلديْن، أظْهرت القاهرة حرصًا واضحًا على تجنب إضعاف موقف الحكومة السودانية كثيرًا كي لا يؤثّر ذلك سلبًا في قدرة الخرطوم على التصدي للمطالب الانفصالية القادمة من الجنوب. كما أنّ مصر قَصَرَتْ تعاونَها مع المعارضة السودانية على العمل السياسي، ومنعتْها من العمل العسكري انطلاقًا من الأراضي المصرية أو حتى مجرد الإعلان عن المسؤولية عن أيّ عمل عسكري من على المنابر المصرية. وبهذا غلّبتْ مصرُ في علاقاتها مع السودان العواملَ الجيواستراتيجيةَ على حساب المتغيّرات السياسية الطارئة، وكان ذلك واضحًا بشكل خاص إبّان حقبة سيطرة الدكتور حسن الترابي على الحكم رغم تورط نظام «الإنقاذ» في أنشطة تهدّد الأمنَ القومي المصري حينذاك، بما فيها المحاولةُ الفاشلةُ لاغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥.

الآن، وبعد مرور أكثر من عاميْن على توقيع اتفاق ماشاكوس، مازالت المفاوضاتُ تراوح مكانَها بين الشدّ والجذب: بين طرفي التفاوض من ناحية، وبين الضغوط الإقليمية والدولية التي تطالب بالإسراع في الوصول إلى حل من ناحية ثانية، وبين مناورات القوى السياسية الشمالية والجنوبية التي تحاول التأثيرَ على مجريات التفاوض للحصول على مقعد في الفترة الانتقالية من ناحية ثالثة. وفي هذا السياق، بدأت السياسةُ المصريةُ تجاه السودان تعود إلى النشاط مرةً أخرى من خلال العديد من المحاور والقنوات التي قامت جميعُها على أساس جديد يتّسم بالمرونة. فقد أصبح واضحًا أنّ المبادرة المشتركة التي كانت ترعاها مصرُ قد ذهبتْ إلى ذمة التاريخ، وكان محورُها الأساسي هو محاولةَ حلّ المشكلة السودانية استنادًا إلى قاعدة المساواة التامة في حقوق المواطنة وواجباتها وتجاهُلَ البند الخاص بتقرير المصير الذي يمثّل سمةً أساسيةً في مبادرة الإيجاد وقد أعلنتْ مصر، على لسان الرئيس مبارك وفي تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر، أنّ سياستها الحالية تَهْدف إلى تحقيق أهداف المبادرة المشتركة، أي الحفاظ على وحدة الإقليم السوداني ومن ثم كثفت القاهرة اتصالاتها مع جميع القوى السياسية الشمالية والجنوبية في الحكم أو المعارضة، واستقبلتْ كلاً من الفريق البشير وقرنق غيرَ مرة، وقدّمتْ دعمًا غيرَ مباشر لإعلان القاهرة فيما يخصّ موضوعَ العاصمة القومية، كما لعبتْ دورًا أساسيًا في تفعيل الدور العربي عبر إنشاء «صندوق إعمار جنوب السودان » وجاءت زيارةُ الرئيس مبارك إلى الخرطوم، والإعلانُ عن عودة العمل ببعض اتفاقيات التكامل، مع السعي إلى بلورة جهود شعبية موازية في إطار مؤسسات العمل المدني، لكي تَنْقل العلاقاتِ إلى مرحلة جديدة من التحسن الذي تأخر كثيرًا في متاهات نظام «الإنقاذ» ومشروعه «الحضاري » إلاّ أنّ القضية لم تغلقْ بعد، ومازال هناك الكثيرُ من الأدوار التي يمكن تأديتُها، إنْ على صعيد المساعدة في تقنين الاتفاق الأخير وما سيترتّب عليه من دستور وأنظمة وهياكل، أو على صعيد العمل الميداني للمساعدة في التنمية وإعمار الجنوب للتخلّص من المظالم التي دأب الجنوبيون على الشكوى منها رغم أنّ الشمال نفسه يعيش في المعاناة والقصور في الخدمات في معظم الولايات

**هانئ رسلان**

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام المصرية